تاريخ التيار الصدري والمستقبل السياسي

طلحة الدوسري*

ملخص: تتناول هذه الدراسة التيار الصدري: نشأته، والدور السياسي الذي يؤديه، وحضوره في الشارع، ومحددات سلوكه. كما تتطرق الدراسة إلى البنية الداخلية للتيار، وأهم ما يميز قيادته، وعلاقة التيار المعقدة بإيران بوصفها فاعلًا إقليميًّا حاضرًا في العراق. تجادل الدراسة بأن التيار سيحاول توسيع مجالات نفوذه، والتصعيد مع إيران ووكلائها في العراق، وهو ما أثبتته الأحداث الأخيرة في العراق.

الكلمات المفتاحية: العراق، التيار الصدري، إيران، الحكومة العراقية.

*باحث، العراق.

The History of The Sadrist Movement and Political Future

TALHA ALDOSARY*

ORCID NO :0000-0001-8801-5917

ABSTRACT: *This study deals with the history of the Sadrist movement in Iraq, its emergence the political role it plays, its presence in the street. The study also deals with the structure of the movement and the most important characteristic of its leadership and the complex nature of its relations with Iran as a regional actor. The study argues that the movement will try to expand its sphere of influence and escalate with Iran and its proxies in Iraq.*

Keywords:Iraq, The Sadrist Movement, Iran, Iraqi Government.

*Researcher, Iraq.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(4/11)
27 - 42

DOI:10.36360/1560-011-004-002

نشأة التيار الأكبر

بدأ التيار في العراق على شكل حركة معارضة لنظام صدام حسين، وقد انتشرت هذه الحركة عبر الحقل الديني، وحازت شعبية واسعة لدى الطبقات الدنيا . لم يكن محمد محمد صادق الصدر (الصدر الثاني) والد مقتدى الصدر من المراجع الدينية الشيعية الكبرى في النجف وقم، إلا أنه كسب احترام تلك المراجع بحراكه المناهض للنظام آنذاك، وقد أجبر اغتيالُه بوصفه رجل دين معارض على يد النظام عام 1999 مراجعَ الشيعة على الاعتراف بمكانته .

كان انتشار التيار نتيجة غير مباشرة للإرث الديني الذي تتمتع به أسرة الصدر التي جاءت من لبنان إلى العراق مطلع القرن التاسع عشر . تقلدت أسرة الصدر مناصب ومراتب متعددة في الدولة من العهد الملكي، فضلًا عن وجودها في الحوزة الدينية الشيعية في النجف .

النشاط الديني للصدر الثاني إبان فترة حكم صدام حسين، ونشاطه في مساعدة الفقراء والدعوة في الأرياف، بالإضافة إلى شخصية الصدر الثاني المعارضة لحكم النظام البعثي التي التف حولها الكثير من الاتباع في ظل انعدام وجود حركات اجتماعية ودينية أخرى بالنشاط نفسه- كل ذلك أدى إلى الحفاظ على الدعم الشعبي لمشروع الصدر الثاني حتى بروز ابنه مقتدى الصدر زعيمًا جديدًا للتيار بعد إسقاط نظام صدام حسين .

حاول مقتدى الصدر استثمار إمكانيات التيار وإعادة الزخم إليه، مستخدمًا خطاب والده السياسي المناهض للاحتلال، ولكن هذه المرة أخذت تحركات الصدر طابعًا مسلحًا، عبر تبني دعوات مقاومة الاحتلال الأمريكي، وفي هذا الإطار أسّس الصدر «جيش المهدي» ليكون فصيلًا مسلحًا لمقاومة الاحتلال الأمريكي بدعم إيراني . انخرط جيش المهدي فيما بعد في الحرب الطائفية بين السنة والشيعة التي انفجرت على خلفية تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء، ونتج عنها الكثير من القتل والتهجير والتغيير الديموغرافي في بغداد والمناطق القريبة منها، بالإضافة إلى مناطق جنوبي العراق . استمرت الحرب لمدة عامين وانتهت بقيام الغريم السياسي للصدر ورئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي بحملة عسكرية لكبح جماح التيار الصدري الذي اشتبك مع الجيش العراقي المدعوم أمريكيًّا، في مناطق متعددة أبرزها البصرة وميسان وبغداد انتهت باعتقال الكثير من قيادات التيار الصدري وأتباعه، وهروب الباقين إلى إيران ودول أخرى، وهو ما دفع الصدر إلى تجميد عمل جيش المهدي، إلا أنه ظل في صراع مع المالكي .

كان المالكي حليفًا للتيار الصدري في انتخابات عام 2005، حيث تحالفت القوى الشيعية وخاضت السباق الانتخابي على قائمة واحدة حصلت على دعم من مرجعية النجف، وحصدت أغلب المقاعد في تلك الانتخابات، ولكن التيار شعر بتهديد وجودي بسبب عمليات المالكي ضده، وأدرك أهمية تكثيف وجوده السياسي لحماية نفسه خوفًا من تكرار سيناريو القتل والاعتقال والمطاردة الذي مارسه المالكي، حيث بدأ الافتراق والخلاف بين التيار والمالكي في انتخابات 2010 التي شكل فيها المالكي ائتلافه الانتخابي الخاص (ائتلاف دولة القانون) بعيدًا عن بقية القوى الشيعية، بينما ظل الصدر متحالفًا مع القوى الشيعية الأخرى (الائتلاف الوطني العراقي) .

ولكن سرعان ما عادت القوى الشيعية وتحالفت مجددًا خوفًا من ضياع منصب رئاسة الوزراء بعد مخاض عسير وتفسير مضلّل ومنحاز لقانون الانتخابات لمحكمة الاتحادية العليا، الذي لاتزال آثاره السياسية حتى اليوم .

قرر أتباع التيار الصدري بعد ذلك خوض الانتخابات بقائمة مستقلة عن القوى السياسية الشيعية الأخرى باسم «كتلة الأحرار» واستطاعوا الحصول على 33 مقعدًا نيابيًّا، وفي العام نفسه أعاد الصدر تفعيل الجناح المسلح لتياره السياسي باسم وهوية مغايرين، بالتزامن مع تنامي خطر الإرهاب في مناطق شمالي العراق وغربه، حيث أعلن عن تشكيل «سرايا السلام» لحماية المراقد الشيعية، وتمركزت هذه القوة في سامراء . وفي عام 2015 وقعت احتجاجات للتيار على أبواب المنطقة الخضراء في بغداد حضر فيها الصدر بنفسه للمطالبة بإنهاء الفساد، وبدأ الصدر تصعيد خطابه السياسي ضد الحكومة .

عاد الصدر في انتخابات 2018 لتحل قائمته في المركز الأول عراقيًّا وشيعيًّا باسم «سائرون» بـ54 مقعدًا نيابيًّا، يليها تحالف «الفتح» المقرب من طهران بـ48 مقعدًا نيابيًّا . كانت قيادة تحالف الفتح بيد هادي العامري وأحزاب الفصائل السياسية المنضوية تحت مؤسسة الحشد الشعبي الذي سعى إلى تحويل زخم انتصاراته في الحرب ضد الإرهاب إلى مكسب سياسي . وتبعت الانتخابات مباحثات طويلة انتهت بالاتفاق على مرشح التسوية عادل عبد المهدي الذي لم تدم حكومته سوى عامين قبل إسقاط حكومته بعد احتجاجات تشرين 2019 .

التيار الصدري بين الشارع والسياسة

استطاع الصدر من خلال قدرته على الحشد والاستفادة من النظام الانتخابي القائم على الدوائر الانتخابية المتعددة توزيع جماهيره، وحصد المركز الأول في الانتخابات

المبكرة التي جرت في تشرين الماضي بـ73 مقعدًا نيابيًّا، في مقابل 68 للقوى الشيعية البارزة الأخرى (هادي العامري والمالكي والحكيم)، وتحالف الصدر مع «السيادة» من السُّنّة بزعامة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي ورجل الأعمال خميس الخنجر، و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» ، وأعلن عن عزمه تشكيل حكومة أغلبية وطنية، وهو ما رفضته القوى الشيعية الأخرى، تخوفًا من الإقصاء، وعدم استعدادها للجلوس في مقاعد المعارضة؛ حفاظًا على مكاسبها وحصصها من المناصب، معتقدةً أن الصدر يحاول الاستئثار بها لوحده، فاستغلت تلك القوى قدرتها على تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية من خلال ثلث أعضاء البرلمان، وأن الصدر وشركاءه لا يملكون النصاب القانوني اللازم لانتخاب الرئيس (ثلثي المجلس) . وهذا دفع الصدر إلى سحب كتلته من البرلمان بعد صراع سياسي امتد أشهرًا، وبانسحاب نواب الكتلة الصدرية، بات الإطار التنسيقي صاحب العدد الأكبر من المقاعد في البرلمان العراقي،[1] لذا اختار الصدر الدفع باتباعه إلى الاحتجاج أمام البرلمان لمواجهة أي محاولة من «الإطار التنسيقي لتشكيل الحكومة بعد استقالة كتلته واعتراضه على شخصية مرشح الإطار محمد شياع السوداني؛ لقربه من المالكي الذي يتّهمه الصدر بالفساد . وقد سعى الصدر، من خلال نقل معركته إلى الشارع، إلى إجبار الإطار التنسيقي على قبول مرشحه لرئاسة الحكومة من جهة، ومنعه من تشكيل الحكومة من جهة أخرى . كان الهدف من ذلك هو دفع الأمور باتجاه الدعوة إلى انتخابات مبكرة، نتيجةً لاستمرار حالة «الاستعصاء السياسي»[2] يطالب الصدر بإعادة الانتخابات، وتعزيز وجوده السياسي، والإبقاء على الكاظمي المرفوض من بعض قوى الإطار رئيسًا للوزراء، وهذا قد يطيل أمد الأزمة التي يحاول الصدر فيها المناورة سياسيًّا عبر أدواته، منها الخيار المسلح الذي اندلع بالفعل في 29 آب/ أغسطس الماضي 2022، بعد اعتزال الصدر وإخلاء مسؤوليته من المحتجين على خلفية بيان الاعتزال للمرجع كاظم الحائري . فتح ذلك الباب أمام تطور الاحتجاجات إلى عنف مسلح مسفرة عن مقتل 30 شخصًا وإصابة المئات، وفي اليوم التالي، عقد الصدر مؤتمرًا صحافيًّا دعا فيه إلى أنصاره إلى الانسحاب من المنطقة الخضراء ومبنى مجلس النواب العراقي في غضون ساعة . وفي خطاب متلفز، قال : إنه آسف للغاية لما يحصل في العراق، مشددًا على أن طرفي النزاع يتحملان اللوم . وأضاف الصدر أن الثورة التي يشوبها العنف والقتل ليست بثورة .[3]

مع دخول التيار الصدري بشكل مباشر وبقوة في المجال السياسي، بداية من انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 2005 بات التيار طرفًا مهمًّا في المعادلة السياسية، وأصبح دوره حاسمًا في تسمية مرشح رئاسة مجلس الوزراء . فهو الذي رجّح كفة إبراهيم

الجعفري على حساب عادل عبد المهدي بعد تلك الانتخابات، ثم حسم تسمية نوري المالكي لولاية ثانية في عام 2010، واختيار حيدر العبادي في عام 2014، وكان له الدور الأبرز في ترشيح عادل عبد المهدي لرئاسة الحكومة عام 2018. وتوازيًا مع هذا الحضور السياسي في الحكومة، وفي مؤسسات الدولة المختلفة، كان التيار الصدري بارعًا في ممارسة ثنائية مزدوجة من خلال تبنيه دور المعارضة، في مجلس النواب وفي الشارع، وهذه الازدواجية لا يمكن فهمها إلا من خلال متابعة السياق الذي حكم مسار هذا التيار خلال سنوات ما بعد 2003، وفهم طبيعة قرار الانسحاب والمشاركة في سياق توقع السلوك السياسي للتيار.

> الثائر الإصلاحي، هو الدور الذي يحاول الصدر تأديته بشكل دوري مستفيدًا من الزخم الجماهيري للتيار الذي يلجأ إلى الاحتجاج بين فترة وأخرى لفرض واقع سياسي

طالما كان لسلوك الصدر وتياره محددات ثلاثة، هي:

تبني المقاومة

قامت فكرة التيار الصدري في بواعثها على عروبة الحوزة في مواجهة محاولات التدخل الإيراني للسيطرة عليها، لكن التيار تبنى وبقوة معاداة القوى الاستعمارية والعداء لأمريكا، وعلى عكس التيار الصدري لم تتبن المراجع الشيعية الأخرى خيار المقاومة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، بل عدّته فرصة للإطاحة بنظام صدام. وقد فرض هذا المحدد على الصدر إطار العلاقة مع واشنطن، فبدأ في العمل على إقناع واشنطن بأنه طرف يمكن التعامل معه، محاولًا تغيير خطابه وتوجيه فكرة المقاومة نحو المقاومة السياسية، وتقديمها بوصفها خيارًا مرحليًّا.

تبني المعارضة

الثائر الإصلاحي، هو الدور الذي يحاول الصدر تأديته بشكل دوري؛ مستفيدًا من الزخم الجماهيري للتيار، الذي يلجأ إلى الاحتجاج بين فترة وأخرى لفرض واقع سياسي، واستخدام الكتلة الشعبية ورقة ضغط، وربما محاولات لإدامة هذا الزخم من بوابة الاعتراض على الفساد.

المشاركة السياسية

دخل الصدر متأخرًا إلى العملية السياسية مقارنة بباقي القوى الشيعية؛ لذا غاب حضور التيار الصدري عن مجلس الحكم الذي أُسِّس في عام 2004، إلا أنه تدارك هذا الخطأ،

وعاد إلى المشاركة في انتخابات 2005 مع ائتلاف القوى الشيعية آنذاك، وكسب تمثيلًا قليلًا، إلا أنه تنامى بمرور الوقت مع الخبرة السياسية لكتلته . وكان الوجود السياسي محددًا آخر يُفرَض على التيار، خصوصًا أنه يتعارض مع المحددينِ السابقينِ في بعض الأحيان، إلا أنه كان لا بدّ للتيار من المشاركة بعد إدراك قيمة الوجود السياسي بالنسبة إليه .

فرضت هذه المحددات الثلاثة، على التيار الصدري وزعيمه اللجوءَ دائمًا إلى «المواءمات» لتجسير الهُوّة بين هذه المحددات التي يبدو زعيم التيار حريصًا على الإبقاء عليها كلّها، من دون التنازل عن أيّ منها، وبالتأكيد تفرض هذه المواءمات تغليب أحد هذه المحددات الثلاثة، على الآخرى، وفقًا لما تفرضه الوقائع من جهة، وما تفرضه المصلحة المباشرة للتيار من جهة ثانية، ولا يعني ذلك، بالتأكيد، التخلي عن المقولات الرئيسة التي يتبناها التيار بشكل عام . من هنا نستطيع، أن نفهم ما يبدو من مواقف متناقضة، وفي بعض الأحيان تُوصَف بأنها انتهازية للتيار الصدري، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران، أم مع الولايات المتحدة الأمريكية، أم بالموقف من القوى السياسية المختلفة، أو موقفه ممّا يسمّيه : «المليشيات الوقحة»، وموقفه من الانقسام السياسي والاجتماعي في العراق، أو القضايا الإشكالية مثل قضية الفساد .[4]

يُضَاف إلى ذلك البعد الشخصي للصدر الذي طالما جرى التركيز عليه، وتحميله قرارات التيار المتناقضة، ولاسيّما موقفه من تظاهرات تشرين التي أحرجت القاعدة الشعبية للتيار، وقرارات المشاركة والانسحاب المتتالية التي خلقت إرباكًا لدى اتباع السيد الصدر في أروقة السياسة والشارع الاحتجاجي . ففي احتجاجات تشرين تحول حلفاء الاحتجاج إلى أعداء في فترة قياسية، وقد اتُّهِم الصدر حينها بمحاولة استغلال التظاهرات لمصالحه الشخصية، وإعلان العداء بعد يأسه من ذلك .

التيار من الداخل

يلاحظ كثيرون السلوك السياسي غير المستقر للصدر، ويُختزَل هذا السلوك في شخصية مقتدى الصدر بصفته الزعيم الأوحد للسلطة الروحية المركزية في التيار الصدري، إلا أن ذلك التحليل يغفل جوانب أخرى يمكن أن تفسر التغيّر المستمر الذي يبدو عليه التناقض في بعض الأحيان، فإن وجود تيار بهذا الحجم يعني بالضرورة وجود أكثر من توجّه داخل التيار بحكم تماسه مع الشارع من جهة، ومع طبيعة التوجهات داخل التيار نفسه، وجهاته المرتبطة بالعمل السياسي أو العسكري أو الديني، كل على حدة، وكل هذه التوجهات ترتبط بطريقة او بأخرى بدائرة صنع القرار التي يقع الصدر في مركزها، وتتسابق هذه التوجهات لتعكس وجهات نظرها ومقترحاتها وحتى مصالحها، في الضغط

الذي تسلّطه تجاه الصدر . وعادةً ما تتصادم تلك الدوائر فيما بينها بما تقترحه من توجّه يناسب المرحلة التي يمر بها التيار، ابتداءً من قرار الاحتجاج والمواقف السياسية، وحتى القرارات العسكرية، مثل إعادة «سرايا السلام» إلى الشارع أو تجميد نشاطها . فكما يحاول الصدر في المحيط الخارجي المرور من خلال المنعرجات السياسية والاجتماعية، بأكبر قدر من المكاسب أو أقل الخسائر، فهو داخليًّا يخوض تحديات الاختيار المناسبة للمرحلة بين مقترحات الدائرة الخاصة المتنوعة تبعًا لطبيعتها الوظيفية التي تراعي مصلحتها على حساب الآخرين، وكذلك الخيارات التي يجب فيها مراعاة مزاج القاعدة الشعبية التي تلتصق بالشارع العراقي وتتعرض للضغط بحكم تماسها مع التوجهات الشعبية الأخرى .

إن الاندماج الاجتماعي للحركة في المجتمعات المحلية يعني أن مواردها وعمليات التحكم فيها غالبًا ما تكون من أسفل إلى أعلى ومقاومة للتكامل الرأسي، وهذا الاندماج الاجتماعي متجذر في القاعدة الاجتماعية للحركة قبل عام 2003، التي عملت كإطار تنظيمي للتيار الصدري بعد الغزو الأمريكي عام 2003، ومن ذلك تعبئة جيش المهدي

(سرايا السلام حاليًّا)، وكانت النتيجة عدة نقاط قوة راسخة في السياقات المحلية فرض جيش المهدي فيها السيطرة على عدة شوارع وأحياء في بغداد، ونتيجة لذلك، واجه الصدر باستمرار تحديات من القاعدة السفلية وصعوبات من أجل فرض السيطرة والتوحيد على القادة المحليين الخارجين من هذه القواعد.

إن السيطرة المركزية والتماسك الأيديولوجي مقيدان بشكل أكبر بسبب افتقار التيار الصدري إلى التكامل الهرمي عبر الهياكل المؤسسية. تتعلق هذه المسألة بنمط السلطة غير الرسمي والشخصي للغاية لدى التيار، الذي يحكم بشكل أساسي الوصول إلى موارد الحركة، كما كانت سلطة الصدر موضع نزاع متكرر لدى النخبة الدينية في الحركة. في جميع هذه الحالات، تظلّ العملية الأساسية للسلطة شخصية، والمؤسسات الرسمية التي من شأنها أن تولّد سيطرة مركزية واستقرارًا تنظيميًّا واستمرارية وتكاملًا متجانسًا، هي مؤسسات ثانوية وغالبًا ما تكون مخصصة، فهم يعوضون غياب إمكانية العمل الجماعي المحددة من خلال الممارسات غير الرسمية.[5]

في وهذا الإطار ربما يمكن فهم السلوك غير المستقر للصدر وقراراته التي توصف بالمتناقضة، والتي تتناوب بين المشاركة السياسية والانسحاب أو قرار الاحتجاج وسحب الأتباع، وكذلك الأمر بالنسبة للتعبئة العسكرية؛ إلا أن كل ذلك يجتمع في مركزية قرار الصدر من خلال المواءمة بين هذه الخيارات، وفقًا لما تفرضه الظروف على التيار، وعلى الصدر نفسه سواء من داخل التيار أو من خارجه.

متغيرات في طريق النفوذ

بنى الصدر مبكرًا جسور العلاقة مع الجماعات اليسارية والليبرالية من خلال الساحة الاحتجاجية في العراق، وتركز هذا الجهد في عام 2015 عند قيادته للاحتجاجات الإصلاحية على أبواب المنطقة الخضراء، حاول في ذلك الوقت مد تياره الشعبي من خلال هذه التشكيلات المحتجة، واستثمار التواصل؛ ليستفيد من ذلك في انتخابات 2018 بعد دخوله في تحالف مع الأحزاب الشيوعية والليبرالية، وامتد هذا التخادم حتى مع احتجاجات تشرين 2019 ليطرح نفسه معارضًا محتجًّا إلى جانب الحشود الشعبية التي خرجت للمطالبة بالقضاء على الفساد والمحاصصة بوصف ذلك نتيجة طبيعية من التهميش والظلم للشعب العراقي، وتحميل الطبقة السياسية ولاسيما الشيعية منها مسؤولية هذا الفساد، وهو ما دفع الصدر للعودة إلى الازدواجية واللجوء إلى ثنائية الاحتجاج والعمل السياسي في وقت واحد، إلا أن هذا الأسلوب كلّفه الكثير من رصيده الشعبي، في اللحظة التي قرّر فيها استغلال الاحتجاجات لمصالحه سياسيًّا، على الرغم

من نجاحه في ذلك بعد سنّ قانون الانتخابات الجديد ووصول مصطفى الكاظمي إلى رئاسة الوزراء الذي بات محسوبًا على التيار الصدري .

كانت احتجاجات تشرين 2019 التي ملأت شوارع بغداد ومحافظات جنوبي العراق، المتغير الأكبر ونقطة التحول بالنسبة للصدر، ومع تصاعد وتيرة الاحتجاجات التي هددت وجود الطبقة السياسية برمتها، والتي انتهت بإسقاط حكومة عادل عبد المهدي- كان الصدر قد قرر توسعة نفوذه السياسي من خلال الاحتجاجات نفسها التي أمر تياره الشعبي بالانضمام إليها فيما بعد، مع الإبقاء على وجود كتلته السياسية في البرلمان، كما أنه كان حاضرًا مع المحتجين للمطالبة بإجراء انتخابات مبكرة بقانون انتخابي منصف .

تغيّر موقف الصدر من احتجاجات تشرين، وبدأ بأخذ نهج معاد لها، بدءًا من التبرؤ والتحذير منها، ثم الدفع باتجاه إنهائها، ولم يكن هذا هو التغيير الأول في المواقف، فعلى الصعيد السياسي اتخذ الصدر قرارًا مفاجئًا حينها بالانسحاب من «الانتخابات المبكرة»، ملتحقًا بالقوى التشرينية الناشئة التي انسحبت منها، بسبب عدم قدرة حكومة مصطفى الكاظمي على تهيئة أجواء انتخابية بعيدة عن سلاح المليشيات والتزوير، وهذا

دفعهم إلى الاعتقاد بانتفاء جدواها والتشكيك بقدرتها على تحقيق التغيير المنشود، إلا أن انسحاب الصدر كان يمكن قراءته وفقًا لحسابات المصالح والمكاسب وتراجع الرصيد الشعبي للتيار، وبالفعل بعد مضي القوى السياسية بإجراء الانتخابات عادت الكتلة الصدرية إلى المشاركة لتقود حملتها في وقت قياسي مستفيدة من شخصية الصدر نفسه في الترويج السياسي .

كان اغتيال قاسم سليماني وأبي مهدي المهندس في مطار بغداد نقطة تحول أخرى زادت من شعور الصدر بأن الوقت قد حان لزعامة القوى السياسية الشيعية، فقد فقد الصدر حينها جزءًا من حلفائه، وعلى الرغم من محاولة الأطراف الأخرى مسايرة الوضع لحين انتهاء الاحتجاجات إلا أن بعض القوى السياسية المقربة من إيران، مثل ائتلاف دولة القانون وبعض نواب كتلة الفتح، أعلنت رفضها لذلك، لكن الصدر بدأ يضغط في الاتجاه السياسي من خلال كتلته البرلمانية خاصة قبيل تكليف الكاظمي رئيسًا للوزراء، ومن جهة أخرى بدأ يصعد من جانب الاحتجاجات بوصفه معارضًا محتجًّا على القوى السياسية، إلا أن القوى الأخرى المحسوبة على طهران ورغم الوضع الحرج حينها، لم تخضع لمحاولات الصدر فرض نفسه بوصفه زعيمًا أوحد للبيت الشيعي، ويمكن رؤية هذا الخلاف بشكل واضح اليوم على شكل عداء بين الأطراف .

تسبَّب هذا السجال في تجاوز كل المهل الدستورية لتشكيل الحكومة، وأربك عجلة الدولة ومؤسساتها، وأفرز للمرة الأولى منذ عام 2003 تغييرًا في المشهد السياسي التقليدي في العراق، بما فيه من أعراف كانت تُنسب لها أسباب الإخفاق في إدارة البلاد، والاتهامات الواسعة بالفساد، وكان من أبرز مظاهر هذه التغيرات : انفراط عقد التكتلات الطائفية والعرقية، وظهور نمط من التحالفات القائمة على أسس مختلفة سياسية أو شخصية أو مالية أو وطنية، إلى جانب فوز عدد معتبر من النواب المستقلّين أول مرة، كانوا بمجملهم من بين الناشطين في الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وكانت السبب المباشر وراء إجراء الانتخابات المبكرة في خريف العام الماضي 2021 .[6]

الصدر وإيران : علاقة معقّدة

اتصفت العلاقة بين الصدر وطهران بالتعقيد والغموض، وربما من الطبيعي أن يعتقد الكثيرون بمعاداة الصدر لإيران، وقد يكون ذلك صحيحًا بشكل من الأشكال؛ نظرًا لخطابه السياسي المناهض لتدخلات طهران وسياسات أذرعها وحلفائها بالعراق، فضلًا عن كون الصدر ينافسها في مساحات النفوذ المتعددة الدينية والسياسية والعسكرية، إلا أن ذلك لا

يمكن إطلاقه على وجه العموم، فهو مع ذلك يحتفظ بعلاقاته الخاصة في الأوقات التي يحتاج فيها إلى إعادة الاستثمار في تلك العلاقة، وكثيرًا ما ترددت المعلومات عن وجود العلاقة مع طهران عن طريق خطوط التواصل مع الاطلاعات (الاستخبارات الإيرانية) بالرغم من إعلان عدائه لحلفائها في العراق الذين يتصلون بشكل شبه مباشر مع الحرس الثوري ولديهم لقاءات دورية مع قائد فيلق القدس إسماعيل قاآني، إلا أن الأخير لم ينجح -بشكل كافٍ- في ملء الفراغ الذي خلّفه غياب سليماني.

هناك علامات تدل على وجود علاقة متذبذبة بين الصدر وطهران، حيث تجمعهما الظروف في أوقات التخادم المتبادل، كالتقارب الذي حصل بينهما خلال الاحتجاجات الأخيرة التي جعلت الصدر يحمل على عاتقه مسؤولية إنهاء احتجاجات تشرين 2019 من الداخل بتنسيق متبادل بينه وبين طهران وحلفائها في العراق، وهو الأمر الذي وقف حاجزًا بين الصدر والمحتجين لإعادة التحالف السابق، وخلق حالة من انعدام الثقة بينه وبين المحتجين التشرينيين الذين وجدوا الصدر قد تحول عدوًّا للاحتجاجات ومسؤولًا عن إخماد شرارتها.

يتّهم الصدر بشكل متكرر إيران وأتباعها بعرقلة مشروعه السياسي بحكومة «الأغلبية الوطنية» إلا أنه يدرك جيدًا ضرورة إدارة العلاقة مع إيران وإعطاء التطمينات الكافية بأن مشروعه لن يهدد مصالح طهران وحلفائها في العراق، ولعل هذا ما تنتظره طهران حتى الآن، بالرغم من موقف بعض حلفائها المتطرف من مشروع الصدر، وبالأخص المالكي والخزعلي اللذان يشعران بأن طموحات الصدر تتعدى تشكيل الحكومة نحو زعامة دينية، وأنّه ضد نوعي شيعي يهدد المشروع الإيراني الذي يستندان إليه، مع موقف أقل حدة من حلفائها الآخرين الذين يسعون إلى احتواء الصدر قبل تفجر الأوضاع، مثل هادي العامري وحيدر العبادي اللذينِ يحاولان إعادة التماسك إلى البيت الشيعي.

وفي حين قد لا يكون الإيرانيون مهتمين بمعارضة أجندة الصدر الداخلية بجديّة، إلا أنهم سيواصلون مراقبة خياراته السياسية؛ لتبيّن إذا ما كان بإمكانه تقليص نفوذ حلفائهم وخدمة مصالح خصومهم مثل الولايات المتحدة والسعودية، وقد يتمثّل الخيار المفضّل للإيرانيين في احتواء الصدر ضمن ترتيب لا يستبعده ولا يعطيه دورًا مسيطرًا في آن واحد، والمثير للاهتمام هنا أن هذا الخيار يُعَدّ هدفًا مشتركًا مع الأميركيين، أما بالنسبة إلى الصدر، فكان حريصًا على توضيح أن هدفه ليس مواجهة إيران، بل تأكيد استقلال العراق، في نهاية المطاف، هذه لن تكون لعبة ذات حصيلة صفرية، بل ثمة مجال للتوفيق بين مصالح الطرفين.[7]

إن الإشكال الرئيس الذي تواجهه إيران اليوم في العراق، وتحديدًا على مستوى ترميم البيت السياسي الشيعي، والحفاظ على التوافقات الشيعية- الشيعية هو ضمن سقف المصالح الإيرانية في البلاد،[8] إلا أن تمسك الصدر بفكرة «استقلال العراق» يصطدم بالنتيجة مع المصالح الإيرانية في العراق بالتأكيد، حتى مع علاقات الصدر المتميزة مع السعودية حيث يُتَّهم بتسلّمه الدعم منها، وبوجود دعم خليجي ضمني لمشروع الصدر وخطابه السياسي الذي يتبنى فيه معاداة طهران، إلا أن إبقاء حالة التوازن بين طرفين شيعيين تحسبًا لتغير الظروف والحلفاء، مطلب إقليمي ودولي يخدم سياسة كل من طهران وواشنطن في العراق، واحتفاظهما بأفضلية الترجيح الخارجي في المعادلة العراقية في قابل الأيام .

حاول الطرف الإيراني التدخل لحلحلة الأزمة عبر زيارات قاآني إلى النجف للقاء الصدر في مناسبات عدة، ولكن رفضَ الأخيرِ لقاءَه كان رسالة أخرى من رسائل الصدر، بتأكيده خروجه عن سياق علاقة القوى الشيعية المعهود، وتغير قواعد العلاقة؛ لدفع طهران إلى التعامل مع محاولات فرض الأمر الواقع عليها، والقبول بالصدر زعيمًا يمثل المركزية السياسية الشيعية، إلا أن طهران بقيت تتطاول للوصول إلى حلول تعيد ترتيب البيت السياسي الشيعي لمصالحها في العراق، من دون إقصاء الصدر؛ خوفًا من انفجار الأمور، أو إعطائه الزعامة التي يطمح إليها خوفًا على مصالحها واستفزاز حلفائها الآخرين، إلا أن تعنت الصدر شجع الأطراف الإيرانية على مضاعفة الضغط عليه عبر تجريده من شرعيته الدينية من خلال اعتزال كاظم الحائري المرجع الديني (الشرعي) للتيار الصدري، ودعوته الصدريين لتقليد علي خامنئي، مع انتقاد ضمنيّ للصدر في بيان اعتزاله .

عين على الزعامة الدينية

وجه اعتزال الحائري الأنظار نحو الصراع الصامت على المرجعية في النجف الذي طالما كانت مرجعية قم طرفًا فيه، وبخاصة بعد ثورة الخميني 1979 التي عزّزت الأبعاد السياسية للتنافس على هذه المكانة التي تمنح السلطة المعنوية والدينية بشكل أكبر لمشروعها في المنطقة، وزيادة الأتباع والمقلدين؛ لذا فإن اعتزال الحائري المحسوب على أنه مرجع من المراجع في «الصف الأول» وانّه احد سبع شخصيات مرشحة لتكون خلفًا للسيستاني في النجف، وتوصيته لمقلديه من التيار الصدري بتقليد علي خامنئي- لم يكن ضربة موجهة للصدر وحده، بل هو في الحقيقة تدخل إيراني من خلال مرجعية قم في تسيير اتجاهات المرجعية في النجف . وهذا أثار حفيظة الصدر ودفعه إلى الرد على الحائري، وذهب الصدر إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ قال : «إن اعتزال الحائري «لم يكن

بمحض إرادته»، مضيفًا: «إنني لم أدَّعِ يومًا العصمة أو الاجتهاد ولا حتى القيادة، إنما أنا آمرٌ بالمعروف وناه عن المنكر... وما أردت إلا أن أقربهم إلى شعبهم وأن يشعروا بمعاناته»، في إشارة إلى القوى السياسية الشيعية المنضوية تحت مظلة ما يعرف بـ«الإطار التنسيقي»[9]، وبالرغم من السياق السياسي لخطوة الحائري إلا أنها دينيًّا تحمل أبعادًا أعمق مما تبدو في الظاهر، وقد تدفع المرجعية في النجف إلى تقارب أكبر مع الصدر، وبخاصة مع موقفها المعروف المناهض لفكرة ولاية الفقيه، وتصالحها مع الدولة الوطنية التي يلتف حولها غالبية المقلدين من الشيعة حول العالم، ولاسيما العرب منهم، وهو ما يُعَدّ عقبة أمام مشروع ولاية الفقيه في طهران.

تحكم التصدّر للمرجعية في النجف سياقات وأعراف حوزية ومراكز تأثير متعددة، ولكن ذلك لم يمنع الصدر من التفكير بالوصول إلى هذا المكان، وربما يحاول الصدر عبر مشروعه السياسي كسب الوقت لاستيفاء شروط الزعامة الدينية بعد عدة سنوات، وهو أحد أوجه التفسيرات التي يمكن من خلالها فهم اعتزاله السياسي، حيث يمكن أن يعود الصدر لفرض نفسه بوصفه زعيمًا للطائفة والإعداد لمرحلة ما بعد السيستاني، ولكن طريقه حينئذ سيمر عبر السياسة أولًا، وهو ما يدركه «الإطار التنسيقي» المحسوب على طهران، الذي يمثل التهديد الأكبر له في العراق.

من جهتها تسعى طهران عبر الضغط المزدوج من خلال أدواتها السياسية والأمنية في العراق، بالإضافة إلى التغلغل عبر حوزة النجف؛ إلى الدفع لتصدير مرجعية تقبل بالرؤية الإيرانية، وربما تخضع لمرجعية ولي الفقيه في قم؛ لذا فإن سطوة الميليشيات الشيعية وأحزابها السياسية وحتى إدارة الوضع المالي في النجف يجري تكييفه للوضع الجديد الذي ترغب به طهران، وهو ما استفز الصدر بالنتيجة؛ لتعارض هذا مع طموحاته بوصفه زعيمًا سياسيًّا شيعيًّا ودينيًّا في مرحلة ما بعد مرجعية السيستاني .

في المرحلة المقبلة، ستشكّل وفاة السيستاني المتوقّعة محطةً انتقالية للطائفة الشيعية في العراق، فالصدر ليس جاهزًا على الإطلاق ليصبح مرجعًا دينيًّا، ولا يمكنه أن يحل مكان السيستاني في موقع السلطة الدينية الشيعية الأبرز في البلاد . لكن إعادة خلط أوراق الهرمية الدينية بالنجف في مرحلة ما بعد السيستاني سوف تتيح فرصةً أمام الصدر لزيادة حصته في السلطة الدينية .[10] أما النجف، فهي بالتأكيد لا تزال تحتفظ بخياراتها حتى الوقت المناسب، فعلى الرغم من وجود ما يمكن تسميته «مراجع الصف الأول» و«مراجع الصف الثاني» للاستعداد لمرحلة ما بعد السيستاني إلا أن غياب المتطلبات اللازمة لدى أغلب هذه المراجع من «أعلمية» و«شياع» (السمعة بين رجال الدين والمقلدين)، فضلًا عن الأبعاد الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في اختيار الشخص المناسب لمرحلة ما بعد السيستاني، كل ذلك سيزيد من صعوبة تلك المرحلة مع احتفاظ أُسَر النجف وبعض مؤسساتها بتأثيرها في النجف مثل أسرة آل الصدر وآل الحكيم وبيت السيستاني نفسه أو ابنه محمد رضا السيستاني، بالإضافة إلى مؤسسة الخوئي وما تمتلكه من علاقات في الداخل والخارج، يمكن لتلك الأُسَر ترجيح تصدر شخصية على حساب أخرى، ولكن يبقى النفوذ الإيراني في العراق وحوزة النجف على وجه التحديد عائقًا قد يدفع هذه الأُسَر إلى التعاون، وهو ما يعوّل عليه الصدر من خلال خطابه السياسي المناوئ لإيران في العراق، وحاجته في المقابل إلى الوقت للوصول إلى مرحلة الاجتهاد التي يفتقر إليها بوصف ذلك شرطًا أساسيًّا لطرح اسمه في سياق التصدر بصفته مرجعًا .

خاتمة

تشير تحركات الصدر في ميدان السياسة والاحتجاجات والنشاط المسلح، وحتى العمل الديني والاجتماعي، إلى حقيقة دامغة هي أن الصدر يسعى إلى توسعة نفوذه في المجالات السابقة كافة، وقد نجح إلى حد ما في ذلك، وإن كان قد انسحب أكثر من مرة وتراجع . ومن الجدير بالملاحظة أن المجالات السابقة هي نفسها المجالات التي يتحدى فيها الصدر إيران ونفوذها، في الوقت الحالي يبدو الصدر أكثر إصرارًا على التصعيد، وقد يكون العنف الذي شهدته العاصمة بغداد مؤخرا دليل على استعداد الصدر للذهاب إلى أبعد نقطة ممكنة مقابل الحصول على مكاسب

سياسية أكبر يعتقد أن تياره استحقها بعد الانتخابات الأخيرة التي انتصر فيها، وانسحب بعدها، وأعلن اعتزاله السياسي .

يمثل الصدر وتياره عقدة للقوى السياسية الشيعية الأخرى والمصالح الإيرانية في الوقت نفسه، وهذا دفع أطراف «الإطار التنسيقي» إلى الانقسام حول مطالب الصدر بإعادة الانتخابات، والإبقاء على الكاظمي لإدارة المرحلة الانتقالية . ولكن الصدر بغض النظر عن تلك المواقف، لن يقبل بأقل من عودة كتلته النيابية وتشكيل حكومة «الأغلبية الوطنية» لوحده أو مع أطراف معدودين من داخل الإطار التنسيقي، أو الإبقاء على الوضع القائم التي يجد الصدر فيها الكاظمي قريبًا منه .

يسعى الصدر باعتزاله إلى إعادة ترتيب أوراقه الداخلية، خصوصًا بعد اعتزال الحائري، وربما يتراجع عن اعتزاله السياسي، أو يسعى إلى إيجاد صيغة مناسبة لقيادة العمل السياسي عبر واجهة إدارية يكون هو الموجه الحقيقي لها، إلا أن ذلك يجب أن تسبقه إعادة لحسابات المصلحة والضرر تجاه العلاقة مع إيران ونفوذها في العراق .

الهوامش والمراجع :

1. الحشد المليوني للصدر.. رسائل «معلنة» وأخرى «مبطّنة»، الحرة، 2022.07.15، موقع https://www.alhurra.com
2. العراق: من الانسداد السياسي إلى الاحتراب الأهلي، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.09.04، موقع https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/iraq-from-political-deadlock-to-civil-war.aspx
3. أزهر الربيعي، ما الذي ينتظر العراق بعد انسحاب الصدر من العملية السياسية، تحليل موجز، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2022.09.12، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ma-aldhy-yntzr-alraq-bd-anshab-alsdr-mn-almlyt-alsyasyt
4. يحيى الكبيسي، التيار الصدري: محاولة للفهم، عربي 21، 2020.02.02 موقع https://arabi21.com
5. Making Sense of the Sadrists: Fragmentation and Unstable Politics - Foreign Policy Research Institute. (2020). https://www.fpri.org/article/2020/03/making-sense-sadrists-fragmentation-unstable-politics/
6. لقاء مكي، استقالات الصدريين في البرلمان العراقي وتعقيدات المشهد السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 2022.06.16، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5401
7. مهند سلوم، هل يشكل مقتدى الصدر تهديداً للنفوذ الإيراني في العراق؟، مركز مالكوم كير-كارنجي للشرق الأوسط، 2018.06.14، https://carnegie-mec.org/diwan/76598

8. فراس إلياس، المعضلة الإيرانية في إدارة الصراعات الشيعية في العراق، تحليل موجز، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2022.10.06، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almdlt-alayranyt-fy-adart-alsraat-alshyyt-fy-alraq

9. العراق: ما أهم فصول الأزمة التي تعصف به؟ ومَن أبرز اللاعبين السياسيين فيها؟، BBC News عربي، 2022.08.31، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-62727095

10. بينيديكت روبن - ديكروز، مقتدى الصدر والصراع على السلطة الدينية، مركز مالكوم كير-كارنجي للشرق الأوسط، 2022.09.29، https://carnegie-mec.org/2022/09/29/ar-pub-88046